

وهو مسمى المنا وله مفرقة بالاجازة والى المنا وله محرمه عنها فاعلم ان لها محاور مهمان
 يرفع الشيخ الى الطالب اصل ما يعمه او عرفا معادله ويعول له هذا استماعي وزواشيح
 فلان فاروقه عنى تفرقة له او يعول استخه وقابله تفرقة الى ومنها ان يخط الطالب
 الى الشيخ كتاب من حديثه تعرضه عليه مسالمة الشيخ وهو عارف مسقط ثم بعد ذلك
 ويعول له دعوت على ما يده وهو حديثي عن فلان فاروقه عنى وكذا ذكرهما ان الصد
 لخطان محل السماع عند جماعة من اهل الحرمين منهم الرضوي وسبعة الرازي وسعيد
 البرصاري وما ذكره من المبرس ومجاهد والوارث والاربعيني والشمس وعلمه
 واقره الصفيان والشمس من الكوفة وما يراه والواعلي والموكالاتي
 من البصرة ومن وجوب واسم التبر والتميم من المقربين واحرون من المشاهير
 الخراساني والصحيح فينا لاجلان محل السماع وبه قال السافعي والاروازي والبرقي
 المزني والشمس وسعدان الثوري واجر سند وار المبارك وسعيد بن يحيى والسجستاني
 واختاره الحاكم ابو عبد الله الخافض ومنها ايضا الازهري والاولان ان سأل
 الطالب كتابه وكسرت في رواية عنه في نسخة الشيخ عنده ولا يكتفه منه بحور
 للطالب روايته عنه اذا طرأ الكتاب وكانه مواعدا لها ومنها ان يخط الطالب
 الى الشيخ كتابا وحرف ويعول هذا روايته واليه والبرقي في رواية عنه الى ذلك
 من عمران بن مهران في نسخة روايته عنه فان كان الطالب موثوقا بغيره ود
 جان والاقلاص الثانية المنا وله المحرم وعول بنا وله الكتاب ويعول هذا في حديثي
 او سمع من فلان ولا عال اخره عنى وكما طابقه من العمل اليها نفع والشيخ
 محمد بن شعيب الرواسي بها وفي اختلف العلماء عباره الراوي عن المنا وله الخافض
 فاطق الرضوي في ذلك ما حديثا واحرا من غير مقتضى كما يراها كالسماع عنده كما
 لشيء يذهب كل من وافهم ما عنده فذكره ايضا والصحيح الذي عليه العلم ان يفتيد
 ويقول حينما او حدثت منا وله واجازة واخرنا منا وله او اخبرنا اجازة او اخبرنا
 وما استهم واضطر قوم من المتأخرين على اطلاق اسألنا في الاجازة وهو اختيار
 الولد ركب العري من المالك صاحب الاجازة وقال الحكيم رحمه الله الذي

وهو مسمى المنا وله مفرقة بالاجازة والى المنا وله محرمه عنها فاعلم ان لها محاور مهمان

وهو مسمى المنا وله مفرقة بالاجازة والى المنا وله محرمه عنها فاعلم ان لها محاور مهمان
 روايته سفاها الباني فلان وما كنت اليه الحديث من مديته ولم استأجره بالاجازة
 كتب الى فلان وروى عن ابي جعفر محمد بن الحسن بن عيسى بن ابي طالب
 الخاركي قال في فلان هو عرض ومنا وله والله اعلم له العلم المالك
 ان كتب الشيخ الى الطالب بخطه من حديثه بخطه او خطه عنه فان من يعول
 اجرت كذا ما كتبت به اليك كما كان لنا وله المخرجة بالاجازة وقد بعد
 لم يفرقة في المتيقن من اجل الحديث اجازة الرواية بها وكذا ما يوجد في مصنف
 قوله كذا في فلان فان حدثنا فلان والى اجازة كذا وهو معد وجدهم
 المسند الموصول فيمكن في ذلك من خطه المكتوب اليه خط الكاتب من حديثه
 وكذا في الرواية بالكتابة اطلاقا حديثا واخرنا عند اللئيم
 والمختار فيهما ان يعول كذا في فلان فان حدثنا فلان كذا او حدثنا فلان
 به مكانة وكذا ذكره الفيلسوف في اعلام الراوي للطالب بان هذا الحديث
 الكتاب سماعه من فلان ولا يقول له ازوه عنى هذا دون المنا وله المحرم
 جلوه عن المنا وله والاجازة كل من خرج وطابقه من العلم جوارا واليه وط
 به الصباغ الفقيه والصحيح انه لا يجوز الرواية به ويطع به الشيخ ابو حامد البجلي
 السافعي الفقيه في نسخة كذا في فلان كذا في فلان كذا في فلان
 او سقى في نسخة من السديف ان كرويه عنه بذلك وهو بعد
 من مصدر لوجدهم ليد غير مسموع من الراوي فلان بعف على كتبه الشخص
 فيه اسلمت بردها خطه ولم يلقه او لقينه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي
 حقه خطه ولا اجازة له منه فله ان يقول وسند خط فلان اخبرنا فلان
 او قرأت خط فلان عن فلان وسند خطه في السنة والاشق وهو من المتفق
 والمرسل غير انه اخبرنا فلان من الاضداد بقوله وسند خط فلان وهذا اذا
 وثقه به خطه المذكور فان لم يبق نقل لشيء عن فلان او وسند خطه كذا
 طلعت انه خط فلان او كما نقل في خطه فلان او ذكر كاتبة ان فلان
 وكذا اذا اجاز ان نقل كذا من فلان منسوخا لم يصف فلا يقول فلان

وهو مسمى المنا وله مفرقة بالاجازة والى المنا وله محرمه عنها فاعلم ان لها محاور مهمان
 روايته سفاها الباني فلان وما كنت اليه الحديث من مديته ولم استأجره بالاجازة
 كتب الى فلان وروى عن ابي جعفر محمد بن الحسن بن عيسى بن ابي طالب
 الخاركي قال في فلان هو عرض ومنا وله والله اعلم له العلم المالك
 ان كتب الشيخ الى الطالب بخطه من حديثه بخطه او خطه عنه فان من يعول
 اجرت كذا ما كتبت به اليك كما كان لنا وله المخرجة بالاجازة وقد بعد
 لم يفرقة في المتيقن من اجل الحديث اجازة الرواية بها وكذا ما يوجد في مصنف
 قوله كذا في فلان فان حدثنا فلان والى اجازة كذا وهو معد وجدهم
 المسند الموصول فيمكن في ذلك من خطه المكتوب اليه خط الكاتب من حديثه
 وكذا في الرواية بالكتابة اطلاقا حديثا واخرنا عند اللئيم
 والمختار فيهما ان يعول كذا في فلان فان حدثنا فلان كذا او حدثنا فلان
 به مكانة وكذا ذكره الفيلسوف في اعلام الراوي للطالب بان هذا الحديث
 الكتاب سماعه من فلان ولا يقول له ازوه عنى هذا دون المنا وله المحرم
 جلوه عن المنا وله والاجازة كل من خرج وطابقه من العلم جوارا واليه وط
 به الصباغ الفقيه والصحيح انه لا يجوز الرواية به ويطع به الشيخ ابو حامد البجلي
 السافعي الفقيه في نسخة كذا في فلان كذا في فلان كذا في فلان
 او سقى في نسخة من السديف ان كرويه عنه بذلك وهو بعد
 من مصدر لوجدهم ليد غير مسموع من الراوي فلان بعف على كتبه الشخص
 فيه اسلمت بردها خطه ولم يلقه او لقينه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي
 حقه خطه ولا اجازة له منه فله ان يقول وسند خط فلان اخبرنا فلان
 او قرأت خط فلان عن فلان وسند خطه في السنة والاشق وهو من المتفق
 والمرسل غير انه اخبرنا فلان من الاضداد بقوله وسند خط فلان وهذا اذا
 وثقه به خطه المذكور فان لم يبق نقل لشيء عن فلان او وسند خطه كذا
 طلعت انه خط فلان او كما نقل في خطه فلان او ذكر كاتبة ان فلان
 وكذا اذا اجاز ان نقل كذا من فلان منسوخا لم يصف فلا يقول فلان